تحت وطأة تداعيات الأزمة والمعلومات المغلوطة والشائعات

جائحة «كورونا».. تحدٍ استثنائي خاضته وسائل الإعلام لمواكبة الرأي العام

عبدالله السند: المعلومات الخاطئة تقوض جهود الدول في مكافحة الوباء المستجد ونثق في قدرة المجتمع على التصدي لهذه الظاهرة

محمد أبل: الشائعات المغلوطة التي انتشرت حول الأزمة لم تستند إلى أي أسس أو دلائل علمية أو على مصدر موثوق بدءا من نشأة الفيروس

لوسائل الإعلام دور كبير في الحد من النتائج الخطيرة التي تنجم عن الأخبار المغلوطة خصوصا الطبية منها المعنية بالصحة المجتمعية

مهدي الفضلي: نحن نحارب عدوين هما الوباء وتفشي الإشاعات.. وواثقون بأن النجاح سيكون حليف المنظومة الصحية في السيطرة على الجائحة

تفشي الشائعات يؤثر سلبا على الأمن الصحي فهي تعمل على زعزعة منظومتنا الطبية المتينة والمستقرة التي تسير بخطى ثابتة لتحقيق أهدافها

عبدالله السند

محمد أبل

مهدي الفضلي

شكلت جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» تحديا استثنائيا خاضته مختلف وسائل الإعلام لناحية مواكبتها وتغطية تطوراتها المتلاحقة غير أنها أكدت في الوقت نفسه أهمية الإعلام وفعاليته في الحد من تداعياتها وتأثيراتها بنشر ثقافة الطب الوقائي والتوعية الصحية وبث رسائل التوعية والموثقة بشأن المرض.

وساهمت الأجهزة الإعلامية على اختلافها في دعم الجهود الصحية العالمية لمجابهة الجائحة من خلال حث الجمهور على الالتزام بالإجراءات الوقائية والاحترازية ومعالجة آثار الأزمة على كل الصعد وكان دورها مهما بتشجيع الجمهور على ضرورة تلقي اللقاح وتطبيق الاشتراطات الصحية لاسيما ارتداء الكمامة وتحقيق التباعد الجسدي قبل أن يصبح ذلك سلوكا حياتيا يوميا.

كما واكبت وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي والصحافة التفاعلية على تعددها أو ما يطلق عليه اصطلاحا «الإعلام الجديد» هذا الزخم الاستثنائي وبينت دورها وأثرها في سرعة الانتشار ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور لتطبيق الاشتراطات كاملة والالتزام بالتعليمات التي تفرضها السلطات الصحية.

وبالطبع لا يخلو أمر شائك مثل جائحة كورونا من شائعات أو جدل مثار هنا أو هناك عبر مختلف وسائل الإعلام سواء لناحية التشكيك بحجم الأزمة الصحية أو وضعها في دائرة المؤامرة أو ما تردد من معلومات وأقاويل تقلل من فاعلية الإجراءات الوقائية أو اللقاحات المضادة.

لكن في موازاة ذلك كان هناك إعلام بالجهة المقابلة يتصدى لمثل هذه الحملات والأقاويل ويتولى تصحيح المعلومات والمفاهيم الخاطئة مدعما بالأرقام والإحصائيات وحقيقة التجربة ميدانيا.

وبهذا الشأن قال طبيب الأمراض الفيروسية الدكتور محمد أبل لـ«كونا» إن «الشائعات المغلوطة التي انتشرت حول أزمة كورونا لم تستند إلى أي أسس أو دلائل علمية أو على مصدر موثوق بدءا من نشأة الفيروس المسبب للجائحة مرورا بطرق العلاجات وانتهاء بالتطعيمات وأنها خطر على الجنس البشري».

وأضاف الدكتور أبل ان «هناك اهتماما متزايدا باعتبار البيانات والمعلومات سواء الصحيحة منها والكاذبة التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي كالتغريدات المنشورة على منصة «تويتر» مثلا أداة من أدوات البحث العلمي».

وأوضح أن «وجود بعض غير المعنيين ولا المتخصصين في وسائل التواصل الاجتماعي ساعد في انتشار الشائعات كانتشار النار في الهشيم» مؤكدا ضرورة وجود المتخصصين وظهورهم في الوسائل المختلفة لنشر المعلومات الصحيحة والموثوقة والمساهمة في ردع هذه الشائعات».

وشدد على دور وسائل الإعلام في الضبط الاجتماعي والحد من النتائج الخطيرة التي تنجم عن مثل هذه الأخبار المغلوطة خصوصا الطبية منها المعنية بالصحة المجتمعية.

وأفاد بأن سرعة الرد على الشائعات يساهم في القضاء عليها في مهدها وعدم انتشارها مؤكدا في هذا الإطار ضرورة مد وسائل الإعلام بالمعلومات الصحيحة وسرعة المكاشفة والرد على الإشاعات قبل انتشارها «وهنا يكمن دور المختصين».

إلى ذلك من المعلوم أن جائحة كورونا باعتبارها أزمة عالمية لم تمر مرورا عابرا بل رسخت القناعة حول أهمية دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على حد سواء وفعاليته في التوعية ونشر الثقافة الصحية الوقائية وكيفية المواجهة أو التعامل مع الأوبئة مستقبلا.

وزخرت الساحة الإعلامية والصحفية المحلية بأمثلة كثيرة تؤشر إلى الجدل الذي رافق هذه الأزمة سواء مدى خطورة هذا المرض مرورا بالإجراءات الاحترازية والقرارات التي رافقت محاولة السيطرة عليه والتقليل من الأرقام التي تارة تتصاعد وتارة تنخفض بين أعداد المصابين والوفيات وحالات العناية المركزة ونسبة شغل الأسرة في أجنحة «كوفيد19» في المستشفيات وغير ذلك من أمور إجرائية واحترازية.

وكان العبء الأكبر بالطبع واقع على جهات الدولة كافة لكن تحديدا وزارتي الصحة والإعلام كان دورهما محفوفا بطبيعة خاصة لاكتمال المعادلة المرتبطة بذلك «أي عناصر الحدث» بدءا بصانع الحدث أو المعني الأول بمعالجة الأزمة «وزارة الصحة» وحامل الرسالة الإعلامية «وزارة الإعلام والصحافة الخاصة والرسمية ككل» وثالثا المتلقي أي الجمهور والرأي العام.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن للمتابع أن يستذكر اضطرار وزارة الصحة أكثر من مرة إلى نفي معلومات أو أخبار غير صحيحة ومنها مثلا نفيها الحديث المثار عن عزم الوزارة «دمج منصات مختلفة من اللقاحات» حيث وصفت ذلك بأنه غير دقيق.

ووقتها قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند إنه «ليست هناك «حينها» أي توصيات بذلك واللجان الفنية المختصة في الوزارة تقوم بمتابعة كافة المستجدات العلمية والتوصيات العالمية المطروحة في هذا الصدد بما يضمن سلامة الجميع وفعالية ومأمونية اللقاحات».

وقال السند بهذا الشأن إن المعلومات الخاطئة «تقوض جهود الدول في مكافحة وباء كورونا المستجد فهناك بعض المعلومات التي تظهر يوميا منذ بداية ظهور الوباء» مؤكدا على الثقة في قدرة المجتمع للتصدي للمعلومات الخاطئة في هذا الشأن.

وعن الجدل الذي رافق علاقة تلقي اللقاح بآثار سلبية محتملة أكدت وزارة الصحة حينها عدم رصد أي حالات وفاة أو دخول للعناية المركزة أو رصد أي أعراض جانبية غير متوقعة جراء التطعيمات المضادة لفيروس كورونا مشيرة إلى فعالية ومأمونية اللقاحات المعتمدة والمستخدمة في البلاد.

ولفتت الوزارة إلى وجود فريق فني متخصص يتابع وبشكل منتظم جميع الاعراض الجانبية المصاحبة مبينة أنها «ستتخذ كافة الاجراءات القانونية ضد كل من يروج لمثل هذه الشائعات والمعلومات المغلوطة».

كما اضطر المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة أكثر من مرة إلى نفي الأقاويل التي تحدثت وقتها عن العودة إلى الحظر الجزئي أو الكلي واصفا ذلك بأنه عار عن الصحة.

في السياق قال مدير مستشفى مبارك الكبير الدكتور مهدي الفضلي في مقابلة صحفية سابقة «إننا نحارب عدوين هما الوباء وتفشي الإشاعات» مبديا الثقة بأن النجاح سيكون حليف المنظومة الصحية في السيطرة على الجائحة بحكمة قيادات الوزارة وفرق العمل التي تواصل الليل بالنهار.

وحذر الفضلي في الوقت نفسه من تفشي الإشاعات التي تؤثر سلبا وتعمل على زعزعة الأمن الصحي وركز حينها على أن المشكلة تكمن في النقد الهدام ونشر الإشاعات التي تحاول زعزعة المنظومة الصحية لأهداف غير معلومة «علما أن منظومتنا الصحية متينة ومستقرة وتسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها».

حررت محاضر بالمخالفات وصادرت الطيور التي تم صيدها والأسلحة ومرفقاتها

«البيئة» تضبط صيادي الطيور المهاجرة بمنطقة «الجديليات» قرب محمية الجهراء

ضبط أحد الصيادين بالجرم المشهود

مصادرة الطيور في حوزة أحد الصيادين وسلاح الصيد

صيد الطيور المهاجرة عمل يقضي على البيئة والطبيعة

أعلنت الهيئة العامة للبيئة أمس ضبط صيادي الطيور المهاجرة في منطقة «الجديليات» بالقرب من محمية الجهراء وتم تحرير مخالفات بيئية بحقهم.

وقالت الهيئة لـ«كونا» انه بناء على فيديو انتشر بمواقع التواصل الاجتماعي بشأن قيام البعض بصيد الطيور المهاجرة بجانب المحمية قامت الهيئة بتسيير دوريات بالتعاون مع ادارة شرطة البيئة وتم ضبطهم وتحرير محضر مخالفة ومصادرة الطيور التي تم صيدها وسلاح الصيد ومرفقاته.

وأكدت ضرورة التزام هواة الصيد بقانون حماية البيئة والابتعاد عن المحميات الطبيعية مبينة ان المخالفة تأتي بحسب المادة 100 من القانون البيئي التي تحدد غرامة مالية تصل الى خمسة الاف دينار كويتي وعقوبة بالحبس لا تزيد عن سنة.

وذكرت ان المادة تنص انه «يحظر صيد أو قتل أو إمساك أو جمع أو إيذاء أو حيازة أو نقل الكائنات الفطرية البرية والبحرية حية كانت أو ميتة أو المساس بصغار هذه الكائنات أو بيوضها أو أعشاشها أو موائلها».وأفادت أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون تحدد أنواع وأعداد الكائنات المسموح صيدها في مواسم وأماكن محددة ويستثنى من ذلك الصيد للأغراض العلمية بعد موافقة الجهات المعنية المختصة بالتنسيق مع الهيئة.